اختلال الأمن الدولي في ضوء التهديدات المستجدة: (الهجرة غير الشرعية والأوبئة انموذجا)

* أ.م.د. سالم مطر عبد الله
باحث من العراق

كلية العلوم السياسية-جامعة الموصل

ymanalsbawy@gmail.com

ملخص :

تُعد الحقبة الدولية الراهنة حقبة انبثاق اخطار وتحديات جديدة وغير مسبوقة لكثرتها وتعدد مصادرها وتداخل مسبباتها وصعوبة التعامل معها أو فصلها عن بعضها، ومنها -على سبيل المثال- المشكلات الناتجة عن تدهور البيئة واختلال توازنها وتغيرات المناخ والتلوث والتصحر والجفاف ونضوب الموارد الطبيعية وتفاقم أزمات المياه والزيادات السكانية المفرطة وعدم كفاية الموارد الغذائية المتاحة، وما لذلك كله من تأثيرات بيئية مدمرة في ظروف الحياة الانسانية في مناطق واسعة من العالم، هذا فضلاً عن انتشار الأوبئة والفيروسات الفتاكة الغامضة العابرة للحدود كـ (كوفيد- 19)، وغيرها مما قد يستجد منها مستقبلاً، وتمدد وتفاقم اخطار الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، وظاهرة الاتجار بالبشر، والتجارة الدولية للمخدرات، وانتشار الحروب الأهلية المسلحة التي تؤدي في احوال كثيرة الى افشال الحكومات واسقاط الدول واشاعة الفوضى وعدم الاستقرار فيها، ولتعدد مصادر التهديد المستجدة التي احدثت خللاً في توازن الأمن الدولي سيقتصر البحث بالتركيز على متغيرين فقط هما الهجرة غير الشرعية، والأوبئة وتحديداً (كوفيد -19 المستجد).

تعود أهمية البحث، بوصفه موضوعاً متجدداً ومستجداً على الساحة الدولية، في ضوء نتائج المستجدات الدولية في إطار فهم وإدراك التغير في مفهوم الأمن لما يكتسبه من أهمية علمية وعملية، وهذا ما نحاول الاجابة عليه بعد طرح المشكلة التالية: إلى أي مدى أسهمت الأنماط المستجدة للتهديدات في اختلال ميزان الأمن العالمي؟ وفي سبيل ذلك اتبع الباحث منهجية مركبة باستخدام منهج تحليل النظم ومنهج دراسة الحالة، ولبلوغ الأهداف العلمية والعملية للبحث، تم تقسيمه على ثلاثة محاور، تضمن المحور الأول تطور مفهوم الأمن، والتعرف على اهم التهديدات المستجدة للأمن، اما المحور الثاني فتعرضنا فيه الى ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فيما تناول المحور الثالث الأوبئة المستجدة وتأثيرها في اختلال الأمن الصحي العالمي

كلمات مفتاحية : التوازن، الأمن، التهديدات المستجدة، الهجرة، الأوبئة.

Imbalance in international security in light of emerging threats: (illegal immigration and epidemics as a model)

Dr: Salim Mutar Abdullah

College of Political Science/ University of Mosul

ABSTRACT

The current international era is an era of the emergence of new and unprecedented dangers and challenges due to their abundance, multiplicity of sources, overlapping causes and difficulty in dealing with them or separating them from each other, including - for example - problems resulting from environmental degradation and imbalance, climate changes, pollution, desertification, drought, depletion of natural resources, exacerbation of water crises and population increases. Excessive and insufficient available food resources, and all of this destructive environmental impacts on the conditions of human life in large areas of the world, in addition to the spread of epidemics and mysterious deadly viruses across borders such as (Covid-19) And other things that may arise from them in the future, and the expansion and exacerbation of the dangers of international terrorism, organized crime, the phenomenon of human trafficking, international drug trade, and the spread of armed civil wars that in many cases lead to the failure of governments and the toppling of states and spreading chaos and instability in them, and to the multiplicity of emerging sources of threat that have created An imbalance in the international security balance, the research will be limited to focusing on two variables only: illegal immigration, and epidemics, specifically (Covid-19).

The importance of research, as a renewed and emerg-

ing topic on the international scene, in light of the results of international developments within the framework of understanding and realizing the change in the concept of security because of its scientific and practical importance, and this is what we are trying to answer by posing the following problem: To what extent did the emerging patterns contribute to threats In the imbalance of global security? For this purpose, the researcher followed a complex methodology by using the systems analysis approach and the case study approach, and to achieve the scientific and practical objectives of the research, it was divided into three axes. The first axis included the development of the concept of security, and the identification of the most important emerging threats to security. Illegal immigration, while the third axis dealt with emerging epidemics and their impact on global health security disruption.

المقدمة

يشهد الوضع الدولي الراهن انبثاق أخطار وتحديات جديدة وغير مسبوقة لكثرتها وتعدد مصادرها وتداخل مسبباتها وصعوبة التعامل معها أو فصلها عن بعضها، ومنها -على سبيل المثال- المشكلات الناتجة عن تدهور البيئة واختلال توازنها وتغيرات المناخ والتلوث والتصحر والجفاف ونضوب الموارد الطبيعية وتفاقم أزمات المياه، هذا فضلاً عن تمدد وتفاقم اخطار الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، وظاهرة الاتجار بالبشر، وتجارة المخدرات، وانتشار الحروب الأهلية المسلحة التي تؤدي في أحوال كثيرة الى افشال الحكومات واسقاط الدول واشاعة الفوضى وعدم الاستقرار فيها، وتزايد خطر التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول، فضلاً عن انتشار الأوبئة والفيروسات الفتاكة الغامضة العابرة للحدود كـجائحة (كوفيد- 19)[1]، وغيرها مما قد يستجد منها مستقبلاً، ومشكلات اللاجئين والنازحين عبر حدود الدول بالطرائق غير

(1) أطلقت عليه لجنة الصحة الوطنية في جمهورية الصين الشعبية تسمية «فيروس كورونا المستجد» أو الجديد على الالتهاب الرئوي الناجم عن الإصابة بفيروس كورونا، ثم غيرت في22 فبراير/ شباط 2020، الاسم الإنكليزي الرسمي للمرض الناجم عن فيروس كورونا المستجد إلى (COVID-19) قبل أن تعتمد هذه التسمية رسمياً من قبل منظمة الصحة العالمية. ويمكن تقسيم مصطلح (COVID 19) إلى CO اختصاراً لكورونا (Corona)، وVI في إشارة إلى كلمة فيروس (Virus)، وD اختصاراً لكلمة مرض (Disease)، فيما يرمز الرقم 19 إلى سنة 2019، العام الذي ظهر فيه الفيروس لأول مرة. للمزيد من التفاصيل انظر: موقع منظمة الصحة العالمية، متاح على الرابط التالي: https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019

المشروعة، ومشكلة الأمن السيبراني بأبعاده الدولية حتى بين الدول الكبرى التي تعد الاكثر تطوراً تقنياً في هذا المجال الأمني الحيوي.

فالأجندات الدولية اصبحت مكدسة بقائمة كبيرة من الأخطار والتحديات والتهديدات التي تفرض نفسها على العالم قاطبة وتستحوذ بشدة على اهتمامه، حتى أنَّ معضلته الحقيقية معها، لم تعد تكمن في صعوبة تدبير الموارد والامكانات التي تكفي لحل كل تلك المشكلات والتغلب عليها، وإنَّما في كيفية ترتيبه لأولوياتها بما يضع كل واحدة منها في سياقها المناسب ووفق ترتيبها الصحيح، وهذه هي العقدة التي يواجهها المجتمع الدولي في الآونة الراهنة وهو يبحث عن حلول جذرية لهذه السلسلة الطويلة من الأخطار والمشكلات والأزمـات. ولتعدد مصادر التهديد المستجدة التي احدثت خللاً في توازن الأمن الدولي سيقتصر البحث بالتركيز على متغيرين فقط هما الهجرة غير الشرعية، والأوبئة وتحديداً جائحة كورونا (كوفيد - 19 المستجد).

أهمية البحث: تعود الى دراسة متغيري (الهجرة والأوبئة)، بوصفهما موضوعاً متجدداً ومستجداً على الساحة الدولية، في ضوء نتائج المستجدات الدولية في إطار فهم وإدراك التغير في مفهوم الأمن لما يكتسبه من أهمية علمية وعملية، تتجلى الأهمية العلمية للبحث من أهمية موضوعه الذي يرصد أكبر المشكلات التي تواجه الدول، ألا وهي التهديدات المستجدة للأمن العالمي التي يركز عليها البحث وهي (مشكلة الهجرة غير الشرعية، والأوبئة المستجدة)، لما لها من تأثير في الأوضاع السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، وتهديد استقرار الدول، فضلاً عن تقديم إطار علمي تحليلي لآثار اختلال الأمن العالمي الناتج عن الهجرة غير الشرعية والانتشار السريع للجوائح العالمية مثل (كوفيد-19)، وما سببته هذه التهديدات من تأثيرات في مخرجات السياسة الوطنية للدول فرادى من تدابير غلق الحدود وحظر التنقل، والجهود الدولية الرامية لمواجهة هذه التهديدات.

فيما تأتي الأهمية العملية من محاولة الباحث في توضيح طبيعة المشاكلات الأمنية التي احدثتها التهديدات المستجدة للأمن (الهجرة، والأوبئة)، وتقديم الفائدة لأصحاب القرار السياسي والأمن القومي، ومحاولة الوصول إلى حلول والأخذ بها كمصدر يستفيد منه الباحثون في المستقبل بذات المجال.

مشكلة البحث: إنِّ اعادة النظر في المعادلة الأمنية وتوسيع مفهوم الأمن بما يتماشى مع تغير طبيعة ومصادر التهديدات، يتطلب الوقوف عندها للتعرف على ما أحدثته من اختلال في ميزان الأمن العالمي، مما تطلب تجاوز انغلاق آليات التعامل على البعد العسكري فقط عند التعرض لموضوع الأمن، وبناءً على ذلك يمكن صياغة المشكلة البحثية في طرح السؤال المركزي الآتي:

إلى أي مدى اسهمت الانماط المستجدة للتهديدات في اختلال ميزان الأمن العالمي؟

ومن أجل إحاطة أكبر بالموضوع، وتبسيطاً لمشكلة البحث تم تفكيك السؤال المركزي إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

1- كيف يمكن فهم السياسات الأمنية المتبناة في مواجهة التهديدات الجديدة للأمن؟
2- ما مؤشرات اختلال ميزان الأمن العالمي؟
3- لماذا تغيرت سياسات الدول للاهتمام بوضع استراتيجية أمنية شاملة؟
4- كيف تسعى الدول إلى احتواء المشاكلات الأمنية ومصادر التهديد المستجدة؟

فرضية البحث: يحاول البحث اثبات الفرضية التالية: كلما زاد اختلال الأمن العالمي جراء التهديدات المستجدة انعكس ذلك سلباً في المجال الاقتصادي، الاجتماعي، النفسي والإنساني، وزادت مخاطر التهديد للأمن.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى إبراز علاقة التفاعل بين الاختلالات في الأمن الصحي العالمي وظاهرة الهجرة الدولية

الحالية بما في ذلك الآثار المباشرة والجانبية بوصفها انماطاً مستجدة من التهديد للأمن العالمي.

منهج البحث: بناءً على ما سبق عرضه في المشكلة البحثية والاسئلة الناشئة عنها، والفرضية المتبناة، اتبع الباحث منهجية مركبة من خلال استخدام المناهج الآتية:

منهج تحليل النظم: تم تبني هذا المنهج من منطلق أنَّه يتسم بتخطي الفصل بين الشؤون الداخلية للدولة والسياسة الدولية، وهي أساساً سلسلة من البيانات الخاصة بالعلاقات بين مختلف المتغيرات المترابطة وغير المترابطة والتي يفترض أن تفاعلاً سوف يجري بينها، بمعنى أن تغير أو مجموعة من المتغيرات سيؤدي إلى تغيرات عديدة في عدد آخر من المتغيرات.

منهج دراسة الحالة: تم توظيف هذا المنهج لأنه يفيد في الحصول على الحقائق المتعلقة بالظروف المحيطة بمتغيري الهجرة والأوبئة.

هيكلية البحث: اعتماداً على المنهجية المتبعة في إطار إنجاز هذا البحث، ولبلوغ الأهداف العلمية والعملية له، تم تقسيمه على ثلاثة محاور، تضمن المحور الأول تطور مفهوم الأمن والانتقال من النظرة الضيقة للمسائل الأمنية إلى المفهوم الأمني الشامل والموسع، والتعرف على أهم التهديدات المستجدة للأمن، أما المحور الثاني فتعرضنا فيه الى ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فيما تناول المحور الثالث الأوبئة المستجدة وتأثيرها في اختلال الأمن الصحي العالمي.

المحور الأول: مفهوم الأمن الشامل/ الموسع وانماط التهديدات المستجدة

في ظل البيئة الدولية التي اعقبت حقبة الحرب الباردة، انساقت الدراسات الاكاديمية الى ايجاد صيغ موسعة للأمن بعيداً عن تبني الصيغ التقليدية؛ لأنه اصبح يتعين على هذا المفهوم أن يكون متهيئاً للتعامل مع الأزمات الاقتصادية، وأزمة الغذاء، والتنظيمات الإرهابية، وشبكات الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية والأمراض والأوبئة المستجدة، والاتجار بالبشر، والاتجار بالسلاح، وغيرها من الأزمات

والظواهر التي تهدد الحياة الانسانية، فقد شهد المجتمع الدولي زخماً من الدراسات الأمنية وتُقيم مقاربات نظرية بهدف استبصار التحولات القيمية والهيكلية لمفهوم الأمن الذي يمثل تعاضد بين المفهوم الصلب والمفهوم اللين، لذلك ادرجت مواضيع جديدة في أجندة الباحثين على المستوى الدولي ومن بينها التهديدات المستجدة للأمن التي تشير الى جملة من التهديدات متعددة الاشكال أقل تجانساً وأكثر خطورة؛ لأنها ذات طبيعة «عابرة للحدود».

اولا: مفهوم الأمن:

ثمة صعوبة في حصر المفهوم أو تعيينه، إلا ما يكون بقصد التوضيح والتفسير المنهجي أو الأكاديمي؛ وهذا يعني أن قطاع الأمن يستند إلى مسميات ومفاهيم «غامضة، وتأويلية» ويعني بدوره أن مفاهيم الأمن (إجرائية)؛ لأنها ترتكز على مدارك تهديد وأولويات ومصالح وسياسات، وهي متغيرة كما هو معروف.

فالمقاربة المعرفية والتفكيكية لمفهوم الأمن في عالم ما بعد الحداثة، تفتح المجال واسعاً على تأويلات وقراءات نشطة لمفهوم كثيف المعاني والدلالات وإشكالي من حيث الخلافية الملازمة له، والاستثمار في قراءته وتوظيفاته، وممكناته واحتمالاته، ومن حيث المدارك النمطية حوله، وتمركزه حول العقل، والدولة، والسياسة، والاقتصاد وغيرها.

أسس مفهوم الأمن التقليدي في أدبيات العلاقات الدولية على فرضيتين أساسيتين هما:

- أنَّ تهديدات أمن الدولة في الأساس تأتي من خارج حدوده.
- أنَّ هذه التهديدات في المقام الأول، تحتاج الى رد عسكري.

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف الأمن على أنه: «قدرة المجتمع وإطاره النظامي الدولة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية كافة، بما يؤدي إلى المحافظة على كيانه، هويته، وإقليمه وموارده وتماسكه وتطوره وحرية إرادته»[2].

ووفق هذا التصور فالأمن يرتفع وينخفض مع قدرة الأمة على ردع

(2) مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر/ ايلول 2001، ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003)، ص 17.

هجوم أو هزيمة الخصم، والأمن القومي هو في الأساس خفض التهديدات الخارجية على الدولة، لاسيما معظم القوى الكبرى [3].

إلا أنَّه مع نهاية الحرب الباردة خلقت نظاماً جديداً، إذ شهد العالم انحصار الصراعات بين الدول وتزايد حالة العنف الداخلي، وفي هذا الصدد يشير «رونالد باريس» إلى أنَّه مع بدايات التسعينات ظهر تهديداً جديداً للأمن العالمي والرفاهية الإنسانية، يتمثل في العنف الداخلي والحروب الأهلية؛ إذ أنَّ ما يقارب 94% من النزاعات في افريقيا وآسيا الوسطى التي حدثت في تلك المدة كانت حروباً أهلية [4].

والأمن القومي هو في الأساس خفض التهديدات الخارجية على الدولة، لاسيما معظم القوى الكبرى ( ). إلا أنَّه مع نهاية الحرب الباردة خلقت نظاماً جديداً، إذ شهد العالم انحصار الصراعات بين الدول وتزايد حالة العنف الداخلي

وهذا النوع من النزاعات والحروب كاستراتيجيات تستخدم فيها تكتيكات الإعدام الجماعي، التطهير العرقي، الإبادة الجماعية، فضلاً عن الأوضـاع الاقتصادية المتدهورة، وضعف الخدمات، وهذا الاضطراب مَثَّل تهديداً للاستقرار الإقليمي والعالمي بتجاوزه للحدود الداخلية للدول [5].

ومن هنا فقد فرض الواقع الجديد اعـادة صياغة المفاهيم والمضامين الأمنية، ونقل موضوع الأمن من الدولة الى الفرد والمجتمع، ومن بين المضامين الجديدة للأمن ظهر مفهوم الأمن المجتمعي، وظهر ذلك جلياً في توجهات مدرسة كوبنهاغن التي تعد من بين أبرز المدارس التي عمدت إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن مستمدة أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب «باري بوزان» الموسوم (الناس، الخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية) الصادر عام 1991، كأحد ابعاد القطاعات الخمس الى جانب القطاع السياسي، العسكري، الاقتصادي، البيئي، يحكم كل منها خصائص وديناميكيات مميزة، وتصور حول أشياء مرجعية وفاعلين معينين، التي صورت اساساً كأبعاد للأمن القومي للدول، إذ ركزت دراسات مدرسة كوبنهاغن على التجليات الاجتماعية للأمن، بمعنى أن الأمن ليس مفهوماً ثابتاً كما أقرها «يوهان غالتونغ» في إطار

(3) Mohammed Ayoob, "The Security Problematic of the Third World", World Politics, vol .43, no. 2 (Cambridge University Press: Jan,1991), p251. Available at: http://www.jstor.org/stable/2010473

(4) Roland paris, At War's End Building Peace after Civil Conflict, (, London: Cambridge University Press, 2004), p 1.

(5) Roland paris, At War's End Building Peace after Civil Conflict, Ibid, p 3.

هذه المدرسة، بل أنَّه بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي، وبهذا الشكل يمكن توسيع الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الدول[6].

ومن ثم فرض هذا التوجه الى الاهتمام في التوسع بموضوع أمن المجموعات في هوياتها، إذ طور «أولي ويفر» مفهوم الأمن المجتمعي، ليس فقط كأحد قطاعات أمن الدولة ولكن ايضاً كمضوع للأمن فإذا كانت الدولة تحافظ على أمنها من التهديدات التي تمس سيادتها؛ لأن بفقدانها لسيادتها تفقد صفة الدولة، فالأمن المجتمعي يهتم بالتهديدات التي تمس الهوية، وكذلك إذا فقد المجتمع هويته فإنه يفقد وجوده؛ لأن المجتمعات هي وحدات هويات متعددة [7]. وهذا التصور لمفهوم الأمن له ارتباط وثيق بمتغير انموذج البحث المتعلق بالهجرة، التي يكون أحد انعكاساتها على المجتمعات المُستقبلة بما تسببه الهويات المُهاجرة من تهديد للأمن، (وهذا ما سيتم توضيحه لاحقاً).

فالأمن كما يراه «ريتشارد ايلمان» يكون عرضة للتهديد عندما يؤدي فعل أو سلسلة من الأحداث إلى تدهور في مستوى معيشة سكان دولة ما بطريقة حادة وسريعة نسبياً، أو يعكس بشكل ذو مغزى الحد من هامش اختيار السياسات الممنوحة لحكومة الدولة أو لوحدات غير حكومية كالأفراد والجماعات والمؤسسات داخل الدولة ذاتها [8].

فقد جاء مفهوم الأمن العالمي ليفرض نفسه كمفهوم موسع ليشمل كل أنواع التهديدات المحتملة ضد الإنسان، مع الأخذ بعين الاعتبار تهديدات عالمية وليست دولتية، تحتاج إلى مواجهة عالمية، ومن هذا المنظور فإن الأمن العالمي يشمل التهديدات التي أفرزتها الطبيعة الهيكلية للنظام الدولي ما بعد الحرب الباردة الذي أسهم في اتساع الفجوة بين محيط ومركز هذا النظام، مما أدى إلى ظهور تهديدات ومخاطر بيئية، ديموغرافية، اثنية واقتصادية متداخلة ومتفاعلة فيما بينها، وإذا كانت دول المركز – تبدو وكأنها – بمنأى عن بعض هذه

(6) نقلا عن: سمير قلاع الضروس، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، (بيروت: دار الروافد الثقافية، 2017)، ص 122.

(7) Ole Waever and others, Identity Migration and the New Security Agenda in Europe, (London: Continuum International Publishing 1993), p.

(8) نقلا عن: سليم قسوم، الاتجاهات الحديثة في الدراسات الامنية: دراسة في تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية، (ابو ظبي: مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2018) ص 79.

التهديدات، فإن مجتمعاتها يمكن أن تكون معرضة – على المديين القصير أو الطويل – لموجات هجرة تتسبب في اختلال توازنها المجتمعي، أو تسبب حتى اضطرابات في الاقتصاد الدولي[9].

ويمكن القول أنَّ مفهوم الأمن العالمي هو نقل لمفهوم الأمن الإنساني من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي على أساس أن مجموع الأفراد يكونون مجتمعاً – محلياً أو عالمياً – يرتبطون ببعضهم البعض بنظام علاقاتي معين قائم على ضمان الحريات واحترام الآخر، والحديث يجري اليوم عن مجتمع عالمي في ظل التطور الهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الذي جعل من العالم قرية صغيرة، والاتصال الدائم والمتبادل بين الشعوب والأفراد على اختلاف جنسياتهم وأيديولوجياتهم والتفاعل الذي يحصل في هذا النظام العلاقاتي هو الذي يسمح بالحديث عن مجتمع عالمي.

(9) مـارتـن غريفيش، تيري اوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط 1، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 457.

ثانيا: التهديدات الأمنية المستجدة:

العلاقة بين مفهومي الأمن والتهديد، علاقة تأثير متبادل، وإنَّ أي محاولة لتفسير مفهوم الأمن لا بدَّ أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد، فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة الى اتخاذ اجراءات تهدف الى تحقيق الأمن، تلك الاجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية أو المحتملة. بيد أنَّ الدراسات الحديثة ذهبت الى وجود طائفة من مصادر التهديد الجديدة التي قد تفوق أهمية البعد العسكري الذي كان سائداً في السابق، تلك التهديدات تتمثل في (الجريمة المنظمة العابرة للحدود، تجارة المخدرات، الإتجار بالبشر، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الأوبئة والأمراض، تلوث البيئة، وغيرها).

غالباً ما يتم الاشـارة الى التهديدات والتحديات غير التقليدية (المستجدة) للأمن في إطار الأمن الإنساني للتركيز على أمن الأفراد والمجتمعات والجماعات في مواجهة تهديدات تشمل الجريمة المنظمة، والتدهور البيئي، وأزمات النقص في الموارد، والكوارث الطبيعية، والانتشار الوبائي، والإرهاب، وما إلى ذلك من انماط

تهديدات لا ترتبط مباشرة بأنماط التهديد العسكري أو الدبلوماسية التقليدية للدول.

ولعل أحد الطروحات الأولية في مجال تعريف التهديدات والتحديات المستجدة للأمن هو محاولة تحديدها بالمقابلة مع التعريف التقليدي للأمن، والذي تتوافر بشأنه أطر تعريفية واضحة تحظى بقدر كبير من التوافق والاستقرار، بالنظر لما يدعمها من خبرات تاريخية وجهود تنظيرية أكثر رسوخاً، ومن هذا المنظور فقد تم تعريف التهديدات غير التقليدية (المستجدة) بأنَّها: «مجموعة مصادر التهديد أو قنوات احداث الضرر التي تختلف عما يتضمنه تعريف التهديد التقليدي للأمن، والتي قد يواجهها نطاق اوسع من الكيانات، يمتد من الانسان الفرد الى الوجود الانساني في مجمله، بما يشمل الدولة، ولكن لا يقتصر عليها بأي حال من الأحوال. ومن ثم يتسع نطاق التهديدات الأمنية ليشمل طيفاً من المشكلات الاقتصادية، البيئية، الصحية، الاجتماعية، وغيرها والتي تنشأ ليس بشكل مقصود من قبل كيان محدد لأهداف ذات طبيعة سياسية، ولكن تنشأ من مصادر شديدة التنوع ترتبط بمختلف مناحي الوجود الانساني، حال تسبب أي من هذه المصادر وبأي شكل من الاشكال في تهديد هذا الوجود أو جودته»[10].

عند دراسة التهديدات ينبغي معها التمييز بين عدد من العناصر بدءاً من مستوى وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (فردي، جماعي، قومي، اقليمي، عالمي)، وصولاً بالسياسات أو الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وانواعها، وبين الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتعامل معها، التي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التهديدات. فقد يتطلب ذلك اللجوء الى الدخول في تحالف أو تعاون اقليمي أو دولي، في اختيار واتباع عدد من الصيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوى، أو الردع، مثل الدفاع الجماعي، الأمن الجماعي، الأمن المشترك، وغيرها من الصيغ في ظل استراتيجية مرنة

(10) مالك عوني، «رهان الثورات: تصاعد مشكلات الامن غير التقليدي في المنطقة العربية»، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد 186، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، اكتوبر 2011)، ص 4.

ومتعددة الأبعاد لمواجهة تلك التهديدات المتغيرة[11].

ووفقاً لما سبق فإن دراسة أبعاد ومصادر التهديدات ضرورة لا بدَّ منها، وللضرورة البحثية سنتطرق (بإيجاز) إلى أبرز التهديدات المستجدة للأمن:

1- الجريمة المنظمة: تعد الجريمة المنظمة من المظاهر الحديثة التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات البشرية، إذ زادت قوتها واتسع نشاطها مع بداية تسعينات القرن العشرين، وأسهم في ذلك العديد من العوامل قبل انتهاء الحرب الباردة كالزيادة في حرية انتقال الناس والسلع والخدمات وكذا تحرير التجارة التي استغلها المجرمون في غسيل الأموال ونقلها وتهريب المخدرات والسلاح.

2- الاتجار بالبشر: الاتجار بالبشر ظاهرة عالمية وهي شكل جديد من أشكال العبودية وانتهاك حقوق الانسان، وهي ليست ظاهرة جديدة كلياً كما يبدو، فهي ظلت مستمرة على مدى القرون الماضية، وكانت ولا تزال الممارسات الشبيهة بالرق والعمل الاجباري، وبيع الأعضاء قد زادت في السنوات الماضية، إذ أصبح الإتجار بالبشر ثالث أكبر الأعمال الإجرامية في جميع أنحاء العالم بعد تهريب المخدرات والإتجار غير المشروع في الأسلحة.

وقد عرفت المادة (3)، الفقرة (أ) من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر، بأنه: «تجنيد أو نقل أو ايواء أو استقبال الاشخاص عن طريق التهديد أو الاحتيال أو الخداع أو اساءة استخدام السلطة أو استغلال موقف ضعف أو اعطاء مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر اشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الاعضاء»[12].

3- التهريب والإتجار غير المشروع بالأسلحة: يعد الاتجار غير المشروع بالأسلحة من اهم الظواهر الاجرامية واكثرها تهديداً للأمن الوطني للدول، نتيجة وجود بؤر توتر مسلحة، والقيام بطلب

(11) بيورن هاغلين واليزابيث سكونز، «القطاع العسكري في محيط متغير»، في مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص ص 446-447.

(12) الامم المتحدة، «اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها لعام 2000»، (فيينا: مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2000)، ص 42.

الانفصال بأعمال عدوانية والعنف.

4- الإرهاب: أصبح الإرهاب من أخطر الظواهر التي تهدد الحياة اليومية للإنسان في أي مكان من العالم، حتى تلك الدول التي كانت تعتقد انها بمنأى عن مسرح عملياته، وتتفق البحوث والدراسات على مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقف وراء انتشار الإرهاب بما فيها الجهل والفقر والإحساس بالظلم. ومما يزيد من خطورة الجريمة الإرهابية، غياب الإجماع من قبل الباحثين حول تعريف موضوعي واضح ومحدد للإرهاب بحيث يتضمن بقوة قانونية ملزمة لجميع الدول، مما يؤدي كل هذا إلى تفاقم الظاهرة والإخلال بمبادئ السلم والأمن الدوليين التي يسعى ميثاق الأمم المتحدة إلى إرسائها.

أصبح الإرهاب من أخطر الظواهر التي تهدد الحياة اليومية للإنسان في أي مكان من العالم، حتى تلك الدول التي كانت تعتقد انها بمنأى عن مسرح عملياته

فضلاً عن ذلك اصبحت الدول تعاني من مشاكلات انتقال العمليات المسلحة للتنظيمات الإرهابية المحلية الى المستوى الاقليمي والعالمي، فبعدما كانت هذه التنظيمات تتخذ في السابق من البعد المحلي خلفية لدعم عملياتها لوجستياً وللتدريب العسكري واستقطاب متطوعين جدد في صفوفها، أصبحت هذه التنظيمات تشكل فواعلاً جيوسياسية إقليمية ودون دولية ذات ارتباطات فكرية، مادية وعضوية مع الإرهاب العالمي، تؤثر بشكل حاسم في الديناميكيات الأمنية للدول.

5- التهديد البيئي: حسب «أكسندرا كنايت» يستخدم التهديد البيئي كمصطلح للإشارة إلى التهديدات التي يشكلها التغير والتدهور البيئي، التي وضعت مباشرة الحياة والظروف المعيشية البشرية أو بعبارة أخرى الأمن الإنساني في خطر [13].

فالتهديدات البيئية كارتفاع درجة الحرارة واستنزاف الأوزون تمثل تهديدات محتملة على الأمن الإنساني، وتشير التقديرات إلى أن ربع مجموع الوفيات في العالم بسبب الأمراض أسبابها بيئية مثل تلوث

(13) Alexandra Knight, "Global Environmental Threats: Can The Security Council Protect Our Earth", New York: University Law Review, Vol.80,N°:5, November 2005, P.1550.

الهواء والماء، فالتـهديدات البيئية ليست مجرد سيناريوهات نظرية للمستقبل بل هي خطر واضح وقائم.

فالرابـط بيـن تغيـر المنـاخ (الاحتبـاس الحـراري) وبيـن توفر الميـاه الصالحـة للاسـتخدام واضـح. ّفتغيـر المنـاخ يزيد من خطر شـح المياه ومن السـيول على المسـتوى الإقليمي، مما يؤدي إلى انخفاض نسـبة توفر المياه الصالحة للاسـتخدام. ثـم أنَّ انخفـاض نسـبة توفر الميـاه الصالحـة للاسـتخدام سـيؤدي بـدوره إلـى رفـع احتمـال التعـرض للتلـوث الفعال، وقد يؤدي إلى تسهيل تفشي الأمراض بشكل تلقائي.

ووفقاً لما سبق فقد ظهرت تفسيرات جديدة حول مقاربـة الأمن البيئـي، إذ ركـز النقـاش حول اعتبار انعدام الأمن البيئي كمصدر محتمل لأزمات تهدد الأمن القـومي وذلـك علـى افتـراض أنَّ الندرة في الحصول على المـوارد الأوليـة، أو عـدم التكـافؤ فـي الحصـول عليهـا قد يكون السبب الرئيسي لإثارة الصراعات ما بين الدول أو داخلها.

6- الهجرة: سيتم عرضها بالتفصيل في المحور من البحث.

7- الأوبئة والأمراض: سيتم عرضها بالتفصيل في المحور الثالث من البحث.

المحور الثاني: الهجرة-الأسباب والدوافع:

يُعّد انتقال الإنسان من مكان إلى آخر بحثاً عن حياة أفضل له مطلب متأصل فيه ومتجذر في النصوص والمواثيق الدولية على اعتبار أنَّ الحق في التنقل أمرٌ مكفول، غير أنَّ رسم الحدود الدولية، ووضع القيود على السيادة الإقليمية اتخذ هذا الحق بعداً آخر، لاسيما في ظل ما يشهده العالم من حركات سكانية كبيرة جداً طغت على الطابع القانوني إلى الطابع غير القانوني وهذا ما يسمى بالهجرة غير الشرعية.

اولا: مفهوم الهجرة:

عرفت المنظمة العالمية للهجرة الهجرة على أنها «هي تنقل

شخص أو مجموعة أشخاص سواء بين البلدان أو داخل البلد نفسه بين مكانين فوق ترابه، ويشمل مفهوم الهجرة جميع أنواع تنقلات الأشخاص بتغيير محل الإقامة المعتاد[14].

فهناك من أطلق عليها مصطلح الهجرة غير القانونية أو غير النظامية معرفاً إياها على أنها: «انتقال أفراد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دولياً

وبالنظر إلى رغبة الشخص في الهجرة تنقسم الهجرة الى هجرة قسرية وهجرة طوعية. أما إذا نظرنا إلى فئات المهاجرين فنجدهم من العاطلين عن العمل وذوو الوضعيات الهشة كاللاجئين، والقُصر غير المصحوبين، والقصر المنفصلين وغيرهم، أما إذا نظرنا إلى مدى سلامة إجراءات التنقل من بلد إلى آخر فتقسم الهجرة على هجرة شرعية وهجرة غير شرعية[15]، ولقد اختلفت تسميات هذه الأخيرة بمسميات ومفاهيم أخرى فهناك من أطلق عليها مصطلح الهجرة غير القانونية أو غير النظامية معرفاً إياها على أنها: «انتقال أفراد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دولياً، فهي تشمل العديد من أصناف المهاجرين مثل: المهاجرين الذين ينتهكون نظام اللجوء، والمهاجرين الذين يدخلون الدول بطريقة غير شرعية، ويعملون بطرائق غير شرعية، وينتهكون قواعد الزيارة، ويصبحون ضحايا الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين كالسلع والبضائع»[16]. كما تعُّد الهجرة غير الشرعية ضمن التهديدات العابرة للحدود التي يتداخل فيها أمن الفرد والدولة والمجتمع[17].

كذلك تعرف بأنها: «قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة أو من غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية، أو دخول الدولة عبر منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة»[18].

وبذلك يشمل مفهوم الهجرة غير الشرعية صور الدخول غير الشرعية كافة، من دولة إلى أخرى، أو من قارة إلى أخرى دون الخضوع للضوابط، والإجراءات الرسمية السليمة للتواجد الشرعي

(14) لمنظمة الدولية للهجرة، قانون الهجرة الدولي، مسرد بمصطلحات الهجرة، العدد 6، (جنيف: 2006)، ص 21.

(15) حسينة شرون، «الهجرة غير الشرعية بين الإباحة والتجريم»، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الثامن، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018)، ص 21.

(16) منصوري رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في القانون العام غير منشورة، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2014)، ص 8.

(17) سهام حروري، «الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي»، مجلة الفكر، العدد الخامس، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، اذار/ مارس 2009)، ص346.

(18) حمد فتحي عيد، «التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة» في: مجموعة باحثين، مكافحة الهجرة غير المشروعة ،1ط، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص 50.

المعمول بها في هذه الدول.

إنَّ عمليات تهريب المهاجرين بالطرائق غير الشرعية اصبحت تشكل نوعاً جديداً من أنواع الجريمة المنظمة التي اكتسبت أهمية خاصة في الآونة الاخيرة، وأصبحت محط اهتمام كبير من المجتمع الدولي بوصفها من القضايا المتشابكة سواء أكان للدول المُستقبِّلة لهؤلاء المهاجرين أو المُصدِّرة لهم أو الدول التي تُعَّد محطة انتقالية ولعل منطقة البحر المتوسط انموذجاً لملاحظة هذه الظاهرة، إذ تعدنقطةعبورمنشمالإفريقيا، ودول الساحل نحو أوروبا، وتُعَّد الدول العربية في طليعة الدول التي يرغب مواطنيها بالهجرة، ولاسيما كلاً من سوريا ولبنان والعراق واليمن ومصر والصومال والسودان ودول المغرب العربي، وتُصَّنف هذه الدول الاكثر تصديراً للمهاجرين الشباب عن طريق شبكات التهريب.

إنَّ عمليات تهريب المهاجرين بالطرائق غير الشرعية اصبحت تشكل نوعاً جديداً من أنواع الجريمة المنظمة التي اكتسبت أهمية خاصة في الآونة الاخيرة، وأصبحت محط اهتمام كبير من المجتمع الدولي بوصفها من القضايا المتشابكة سواء أكان للدول المُستقبِّلة لهؤلاء المهاجرين أو المُصدِّرة لهم

فقد اصبح العالم الجديد تشكله القوى المحركة لتغيير الجغرافيا البشرية وحتميات الهجرة؛ فإذا كانت الجغرافيا والديمغرافيا من الثوابت المحددة لمصير البشرية، فإن الاتصال قد أصبح من هذه القوى الحتمية، وكذلك الحركة والتنقل، وفي هذا الشأن يطرح الخبير الاستراتيجي الأمريكي «باراج خانا» في كتابه (تحرك القوى تقتلعنا) الصادر عام 2021، خريطة جديدة للعالم تحكمها الهجرة والحركة والابتكار والاتصال العالمي والتفاعل بين الأجيال وتحولات الديمغرافيا، مع وجود حالة حراك بشري متواصلة عبر أقاليم العالم، مع تركيز بعض الدول على استقطاب المواهب، وما يرتبط بحالة الحراك البشري من ظواهر ناشئة وغير تقليدية، وهو ما يمكن توضيحه على النحو الآتي[19]:

1- تسارع الحراك البشري: يرتبط به تنقلات وهجرات نتيجة لعوامل

(19) Parag Khanna, Move: The Forces Uprooting Us, (New York: Scribner, 2021).

عدة؛ منها اختلالات التركيبة السكانية بين دول الشمال الأكثر شيخوخةً ودول الجنوب الذي يغلب عليها الشباب القادر على توفير العمالة للشمال ومنها، الأسباب السياسية، من استمرار طلبات الهجرة واللجوء بسبب الحروب الأهلية وفشل الدول والاضطهاد العرقي وغير ذلك، ومنها العوامل الاقتصادية، للبحث عن فرص واعدة بسبب الأزمات المالية وعدم اليقين الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك التطورات المتلاحقة في مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي التي تتطلب مهارات معينة وأخيراً، المناخ وما تشمله الظواهر المناخية الطويلة الأمد، من ارتفاع درجات الحرارة ومنسوب البحار، والعواصف والأعاصير.

2- تحول المدن الكبرى إلى «بوتقات صهر»: كانت المدن الكبرى عبر التاريخ منفتحة على التجارة والمواهب، على اعتبار أن بقاءها يعتمد على ذلك -على سبيل المثال-لدى بعض المدن العالمية مثل دبي ونيويورك وبرلين وجنيف ولندن، نسبة عالية من المقيمين المولودين في الخارج. وقد تبدو مثل هذه العوالم الحضرية ذاتية التنظيم، لكنها ليست كذلك؛ إذ تتطلب تنظيماً مستمراً لخلق بيئة متناغمة متعددة الأعراق يمكن للجميع أن يزدهر وينصهر فيها دون خوف من الآخرين.

3- تراجع معدلات السكان في الدول الثرية: بحسب المؤشرات فإن عدد سكان العالم سوف يتراجع في العقود القادمة، لا سيما أن أغنى مناطق العالم في أوروبا وأمريكا الشمالية وشمال شرق آسيا، لديها نقص متزايد في الخصوبة، وارتفاع سريع في معدلات الشيخوخة. ويظهر هذا الأمر جلياً في اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة؛ لذا فإن تراجع أعداد السكان يؤثر سلباً في الاقتصاد؛ إذ سيؤثر في حجم الضرائب اللازمة لتمويل البنية التحتية المختلفة، وكذلك سيعطل مراكز التسوق، ويقلل حجم الاستهلاك والاستثمار، ومن ثم يجب تعويض هذا النقص المتزايد في عدد السكان بالهجرة[20].

4- تفاقم مشكلات صراع الأجيال: هناك امتعاضاً شبابياً من تحمل

(20) للمزيد من التفاصيل انظر: الامم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، «توقعات السكان في العالم»، تقرير، (نيويورك: حزيران/ يونيه 2019). كذلك:
Stein Emil Vollset & others, "Fertility, mortality, migration, and population scenarios
for 195 countries and territories from 2017 to 2100: a forecasting analysis for the Global Burden of Disease Study", the Lancet, Vol 396, October 17, 2020, available at: www.thelancet.com.

عبء المعاشات التعاقدية، إذ يفرض العقد الاجتماعي الحديث على الشباب رعاية كبار السن من خلال دفع الضرائب في المعاشات التقاعدية وتوظيف الخدمات الاجتماعية لكبار السن، وهي عملية من المفترض أن تكرر نفسها جيلاً بعد جيل، وهذه الالتزامات لا يرغب شباب اليوم في دفعها، ويحدث هذا الصراع بين الأجيال في النقاشات المالية في الغرب، وقد دفع هذا الواقع بعض الحكومات إلى رفع سن التقاعد من خمسة وستين إلى سبعين عاماً.

ثانيا: أسباب ودوافع الهجرة:

ترجع دوافع الهجرة إلى أسباب عدة، لم تعد تنطلق من منظورات الحاجة الإنسانية للحركة فقط، بل يتعداها لأبعاد أخرى فمنها ما هو سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، فقد تتعدد الآراء والأفكار حول أسباب الهجرة غير الشرعية نتيجة لتعدد البواعث المحركة لها، فعلماء الاقتصاد ينظرون لها نظرة اقتصادية بحتة، وعلماء الاجتماع يركزون على البعد الاجتماعي، أما علماء السياسة فلهم آراؤهم السياسية، ولعلماء النفس نظرتهم المرتكزة على الفرد والدوافع السيكولوجية، وعلماء الجغرافية يركزون على الظروف الجغرافية، كما يشير بعض الكتاب إلى عوامل متعددة متداخلة تدفع إلى هذا النوع من الهجرة، لذا يمكن ايجاز هذه الدوافع بالآتي:

1- الدافع السياسي والأمني: من المؤكد أن مسألة الأمن بالأعم مطلب أساسي للإنسان، فالتمتع بالاستقلالية والحرية والممارسة الطبيعية في الحياة السياسية جزء لا يتجزأ من الأمن الإنساني، وترتكز مسألة الأمن السياسي على أهمية ممارسة حقوق الإنسان وحريته دون وجود ما يعيقها من عنف أو إكـراه، ما يقتضي أن يكون بمقدور المواطنين العيش في مجتمع يحترم ما لهم من حقوق سياسية. فمع وجود الاضطرابات السياسية والشعور بالاضطهاد وعدم توفر الحريات، كلها أمور تدفع بالكثير من الأفراد والجماعات إلى الهجرة،

وترتكز مسألة الأمن السياسي على أهمية ممارسة حقوق الإنسان وحريته دون وجود ما يعيقها من عنف أو إكراه، ما يقتضي أن يكون بمقدور المواطنين العيش في مجتمع يحترم ما لهم من حقوق سياسية

فانعدام الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الانسان بسبب الانتماء العرقي، الديني والسياسي، فضلاً عن معارضة أنظمة الحكم اهم أسباب الهجرة وتدفع بالسكان للهجرة نحو أماكن أكثر أمنا [21].

وعند تحليل الدوافع سالفة الذكر يتضح أنَّها تتمحور حول عاملين هما:

أ- عوامل الطرد: وهذه تتعلق بالوطن، وتكمن في:

- عوامل اقتصادية: تتلخص في فروق الدخل بين الدول الطاردة والدول المُستقبلة، والظروف المعيشية السيئة، وقلة فرص العمل.

- عوامل سياسية وأمنية: تتمثل في عدم الاستقرار السياسي، الحروب والنزاعات الداخلية، التضييق على الحريات العامة وحقوق الانسان.

- الأمن الذاتي: المواطن غير مؤمن على ذاته في معظم دول الجنوب نتيجة الممارسات غير العادلة والمحسوبية والرشوة والفساد.

ب- عوامل الجذب: وهذه تتعلق بالدول المُستقبلة للمهاجرين وتتمثل في:

- عوامل اقتصادية: تتمثل في تحسن مستوى ونوعية الحياة، توفر فرص العمل، ارتفاع مستوى الدخل للأفراد.

- الدوافع السياسية والأمنية: تتمثل في الحصول على الحد الأدنى من الحقوق الانسانية وحرية التعبير.

2- الدوافع الاقتصادية: ذهب العديد من المفكرين من أن العامل الاقتصادي يُعَّد من أهم العوامل الطاردة، والجاذبة للهجرة، فمن أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر في شخص أو أسرة وتدفعها لأن تهاجر هو توقع الحصول على وظيفة أفضل، واستهداف زيادة الدخل، وتحسين الرخاء الاجتماعي، وذلك بالتحرك من المناطق الأقل دخلاً إلى المناطق الأعلى دخلاً.

وينطلق أنصار التفسير الاقتصادي في تفسيرهم لظاهرة الهجرة من مجموعة من النقاط الأساسية أهمها [22]:

(21) عز الدين مختار فكرون، وعلي مفتاح الجد، «واقع الهجرة غير الشرعية»، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 6، العدد 1، (ليبيا: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراته، يونيو، 2017)، ص 132.

أ- إن حدوث الهجرة يرتبط بعوامل طاردة وعوامل جاذبة ففي حالة العوامل الطاردة؛ نجد أن الحالة الاقتصادية الصعبة في الموطن الأصلي للمهاجر غير الشرعي تدفع به إلى مغادرة بلده وتركه، أما فيما يخص العوامل الجاذبة فهي تتعلق بالمجتمع المضيف التي تجذب المهاجر إليها.

ب- إن سلوك المهاجر يساير دائماً نموذج تعظيم المنفعة الذي يفترض أن المهاجر يستهدف تعظيم المنفعة الاقتصادية من خلال قيامه بالهجرة.

3- الدوافع الاجتماعية: يعد الجانب الاجتماعي من العوامل المهمة والمحفزة للشباب كي يفكر بالهجرة واللجوء سواء أكانت النظامية (الشرعية) أم غير النظامية (غير الشرعية).

ويتمثل ذلك في مجالين مختلفين، ديمغرافياً أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني كالعمل، السكن، الخدمات الاجتماعية، ومشاكل أخرى كالبطالة. ومن جهة أخرى الصورة الحسنة (التي يشكلها الأوائل الذين هاجروا إلى أوروبا واستقروا بها ثم عادوا بصورة أخرى للمجتمع الأصلي) والتي أوهمت فئة كبيرة من الشباب في التفكير في الهجرة بأية وسيلة[23]. فثقافة الوجاهة الاجتماعية المفقودة في الدول العربية لبعض الشباب نتيجة البطالة تدفعهم نحو الهجرة. إذ تمثل صورة الرفاهية التي يقدمها المغتربون عندما يحضرون إلى بلدانهم تنعكس بصورة سلبية على رغبة الشباب في مجاراة أقرانهم ممن هاجروا وعادوا يملكون مكانة مادية جيدة من سيارات ومنازل، إذ يرغبون في الالتحاق بهم[24].

4- ثورة الاتصالات والإعلام الجديد: لثورة التكنولوجيا والمعلومات دور بارز للتأثير في فكر شباب دول عالم الجنوب، علاوة على التأثيرات البليغة لعولمة المعلومات عبر وسائل الإعلام والاتصال

(22) عائشة بن النوي،» مصطلح الهجرة غير الشرعية: بحث في المفهوم والمعالم النظرية ضمن التوجهات الأكاديمية»، مجلة الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد20، (الجزائر: جامعة برج بوعريريج 20 تشرين الاول/ أكتوبر 2020)، ص 202.

(23) محمد إبراهيم محمد، «الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط»، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 19، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية السياسية، تشرين / نوفمبر 2021)، ص 21.

(24) مليكة حجاج، جريمة تهريب المهاجرين بين أحكام القانون الدولي والتشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية -بسكرة، 2017)، ص 88.

فاقم من عوامل الطرد والرغبة في الهجرة، إذ أصبح هاجس الشباب وحلمهم الاستقرار في إحدى دول الشمال لا سيما بعد الانفتاح العالمي الذي شهدته دول الجنوب مما سمح لهم باكتشاف حياة أخرى في دول الشمال وهم مدفوعون بالطموح إلى تحسن الوضع المادي وتحقيق الرفاه المنشود ومقارنته بما يكابدونه في بلدانهم، ومن ثم تتزايد داخلهم الرغبة في الهجرة، لاسيما في ظل القرب الجغرافي لأوروبا لبعض الدول، وكذلك ما يعلمه الراغبون في الهجرة عن ظاهرة تناقص عدد السكان في اوروبا، ووجود أعمال هامشية في الفلاحة والتشييد والبناء والخدمات لا يقبل عليها الأوروبيون، وتبقى فرصاً متاحة أمام المهاجرين، ومن ثم تمثل الهجرة طريقة للحصول على فرص عمل جيدة وبدائل أفضل في دول أكثر تقدماً. الجدول التالي يوضح عوامل الطرد وعوامل الجذب.

جدول رقم (1): عوامل الطرد وعوامل الجذب

نوعية العامل	عوامل الطرد	عوامل الجذب
سياسية وأمنية	النزاع، انعدام الأمن، العنف	السلام والأمن
اجتماعية	خرق حقوق الإنسان، التمييز الإثني	جمع شمل العائلة، هجرة الشتات،
اقتصادية	الفقر، البطالة، انخفاض الأجور	لحصول على أجور أعلى
ديموغرافية	نمو السكان، زيادة معدلات الولادات	ارتفاع نسبة الشيخوخة
جغرافية	المسافة، الحدود	________________ ________________ _____

المصدر:

Raul Ramos and Jordi Surinach, A gravity model of migration between the ENC and the EU, Journal of Economic and social Geography, Vol, 108, (Wiley-Blackwell on behalf of the Royal Dutch Geographical Society, 2017), p. 26.

المحور الثالث: الأوبئة واختلال الأمن الصحي العالمي:

تُعد الصحة أحد المواضيع ذات الاهتمام الواسع في السياق المجتمعي وضمن التفاعلات
الدولية، وتثير الأهمية التي تمثلها؛ حالة النقاش حولها، بشأن الاستجابات الفردية والرسمية للمقتضيات الصحية، في ظل تقديمها ضمن مجال السياسة والعمل على المستوى الوطني والدولي، ويعزز تموقعها هذا في ربطها بأشغال المنظمات الدولية على غرار منظمة الصحة العالمية، كما تشهد ربطها بمجالات الاقتصاد والتنمية، وقد شهدت حالة من الانتقال من التوصيف البسيط، إلى جعلها ضمن محددات السياسة العليا للدول، ولتطرح العديد من التوجهات النظرية التي تقدم أراءهـا حول الأمن الصحي كلٌ بمفاهيمها وافتراضاتها الذي جعل من الصحة شأناً أمنياً بامتياز، من قبيل الدلالة على التهديدات الصحية التي تمس الأفراد والمجتمعات، والجهود في تأمين الجانب الصحي؛ لذلك صار التهديد الصحي مدخلاً لتحليل الأخطار الواقعة على المجتمع والشعوب، وبرزت الأطر التنظيرية التي تبرز أثر ذلك بين مؤيد ومعارض.

يتيح الاهتمام بالصحة كمعطى أمني، القدرة على توظيفها في الشأن الدولي، ضمن مجالي السلام والحرب، على الرغم من أنه يتم التركيز عليها من الجانب الإنساني، إلا أنها تظل اهتماماً إنسانياً وبنداً محورياً في التخطيط الاستراتيجي، لذلك يشغل الأمن الصحي موقعاً متقدماً ضمن اهتمامات حقل الدراسات الأمنية، ويكمن الجدل بشأن الاهتمام به من خلال حالة الاختلاف بشأن ارتباطه بالتهديدات الأمنية وانعكاس ذلك على كفاءة الدول في الاستجابة، ومع ذلك فإن له مكانة ضمن الكتابات النظرية عن الأمن، التي تحاول البحث في سبل حماية الأفراد والمجتمعات، وتوفير أكبر قدر من الحصانة التي تنعكس إيجاباً على المعطيات الاقتصادية والانسجام المجتمعي.

وقد تناولت العديد من الدراسات موضوع الأمن الصحي وانعكاسه على الأمن بشكل عام، لاسيما تلك التي بحثت في أبرز الأوبئة الحديثة الظهور أو المستجدة في القرن العشرين، إذ واجه العالم

أوبئة كثيرة هددت الأمن الصحي للدول، برزت أغلبها وانتشرت أو عادت للظهور في القرن الحادي والعشرون، وعلى الرغم من خطورتها صحياً وتفشيها بشكل سريع، على غرار وباء الإيبولا، والسارس، وفيروس إنفلونزا الطيور «H5N1» وفيروس إنفلونزا الخنازير(H1N1)، وفيروس «زيكا»، جاء إعلان (كوفيد- 19) جائحة عالمية سريعة العدوى والانتشار[25]، ليثير تفشي الفيروس ذعراً كبيراً غير مسبوق من تفاقم الأوضاع الصحية في العالم، بسبب اتساع رقعته الجغرافية وظهور كل يوم إصابات جديدة في العديد من الدول، وهو ما جعل من إغلاق الحدود الدولية أول الإجراءات الوقائية التي اتخذتها معظم دول العالم للحد من تفشي الوباء، فضلاً عن اتخاذ العديد من الاجراءات والتدابير الداخلية لمواجهة هذا التهديد الجديد الذي انعكس على كل مرافق الحياة ومنها الجانب الأمني مما أحدث اختلالاً واضحاً في الأمن العالمي.

وبشكل عام يرتبط انتشار التهديدات الوبائية بوجود بوادر لتطوير أسلحة بيولوجية تقوم على إنتاج البكتيريا والفيروسات من جانب بعض الدول، وتوظيفها سواء في الصراعات الداخلية أو في مواجهة الدول المنافسة لها، وكذلك صناعة أسلحة بيولوجية لنشر الأمراض الوبائية، ويصعب على مثل هذه الدول احتواء العدوى وعلاج المرضى والحصول على الأمصال اللازمة للوقاية في ظل احتكار كيانات دولية لها وزيادة في الأسعار[26].

يرتبط انتشار التهديدات الوبائية بوجود بوادر لتطوير أسلحة بيولوجية تقوم على إنتاج البكتيريا والفيروسات من جانب بعض الدول، وتوظيفها سواء في الصراعات الداخلية أو في مواجهة الدول المنافسة لها

وعلى الرغم من ذلك لم يكن انتشـــار جائحة كورونا حدثاً مفاجئاً، على الأقل لدى العلماء وصناع القرار في بعض الدول المتقدمة -على سبيل المثال- في عام 2003، توقـــع عالم الفلك البريطاني، «مارتن جـــون ريز» Martin John Rees في كتابه الموسوم (ساعتنا الأخيرة)، «أن الأخطار التي تهدد البشرية تتمثل في: إرهاب نووي، وفيروســـات معدلة وراثياً، وانفلات أجهزة من

(25) للاطلاع على مادة مفصلة حـول تاريخ الأوبئة في القرن العشرين، يمكن العودة إلى كتاب المؤرخ الطبي مارك هونسيبوم، تاريخ الأوبئة: تاريخ العدوى العالمية من الإنفلونزا الإسبانية إلى كوفيد 19، في:
Mark Honigsbaum, The Pandemic Century: A History of Global Contagion from the Spanish Flu to Covid-19 (UK: Virgin Books Limited, 2020).

(26) منصور ابو كرم، «التحديات الجديدة للنظام الدولي: الأمن الإنساني والصناعي في مواجهة فيروس كورونا»، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 19اذلـر/ مارس 2020)، ص 4.

صنع الإنســان، وهندسة وراثية تغير البشــر، وكل هذا يتم بتدبير من أشــرار أو نتيجة لخطأ بشري، غير أن العام 2020، سيكون عام الخطأ البيولوجي والذي يتسبب بقتل مليون إنسان»[27].

وفي ذات السياق تأتي تصريحات نائب مدير الاســتخبارات الوطنية الأميركية (الاسبق)، «شــارل توماس فينغار» Charles Thomas Fingar نشرتها المجلة الأسبوعية الفرنسية «لو بوان»، فــإن أجهزة الاســتخبارات الأميركية حذرت منذ العــام 2008، من خطر ظهور وباء عالمي مرتبط بفيروس كورونا، وذلك ضمن تقرير قُدِّم إلى الرئيس الأميركي (الأسبق)، «باراك أوباما» تحدث التقرير عن احتمال ظهور مرض تنفسي حاد شديد العدوى لا علاج له يمكن أن يُسبِّب جائحة عالمية، ويؤدي لانتشار مرض تنفسي فتاك وشديد العدوى من عائلة فيروس كورونا[28].

وفي سياق الحديث عن التهديدات الوبائية، يمكن الإشارة إلى أن إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق «باراك أوباما» كانت أول من تحدث عن التحديات القادمة من الطبيعة باعتبارها تحديات تمثل تهديداً للأمن والاستقرار الدوليين، بما يتطلب تعاوناً دولياً لمواجهتها، فقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية عام 2010، نوعين منها[29]:

- التحدي الأول: التحدي الإنساني الصادر عن البشر الذي يشمل كل ما يتعلق بالإرهاب والأمن العالمي، وانتشار الجريمة المنظمة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والفقر والجوع، وانتهاك حقوق الإنسان، والحريات العامة، والتهديدات الوبائية، فضلاً عن المتغيرات التي تتعلق بمنافسة الفواعل الدولية الأخرى للولايات المتحدة الامريكية على الساحة الدولية.

- التحدي الثاني: يتمثل في الكوارث الطبيعية كالزلازل، والبراكين، والأعاصير، والفيضانات والاحتباس الحراري، وعلى الرغم أنها تمثل تحدياً اقتصادياً وبيئيًاً للدولة، إلا أنها تعد أقل تهديداً من التحدي الأول.

تمثل هذه التحديات اختباراً لقوة الدولة وعلاقتها باستقرار المجتمع

(27) مارتن ريز، ساعتنا الاخيرة: انذار من عالم، ترجمة: مصطفى ابراهيم فهمي، (القاهرة: دار العين للنشر، 2006)، ص 825.

(28) جريدة القــدس العربي، «الاســتخبارات الأمريكية توقعت قبــل 12 عاماً ظهور وباء مرتبط بفيروس كورونا»، (باريس: 1 أبريل/ نيســان 2020).

(29) بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الأمريكية تجاه ايران بعد احــداث 11 ايلول 2001، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012)، ص ص 224-225.

والفرد في ظل المهددات عامة، وانتشار الأوبئة خاصة، والحاجة إلى إعادة تناول العلاقة بين الأمن والصحة من منظور أهمية ثنائية الأمن القومي والبشري.

وفي هذا السياق وضعت لجنة الأمن البشري التابعة للأمم المتحدة أربعة معايير تؤثِّر في قوة العلاقة بين الصحة والأمن البشري، تتمثَّل في:

1- حجم عبء المرض الآني والمستقبلي.
2- الحاجة الملحة إلى الاستجابة.
3- عمق ومدى التأثير على المجتمع.
4- الاعتماد المتبادل أو العوامل الخارجية التي يمكن أن تُحدِثَ آثاراً مضاعفة تتجاوز أمراضاً أو أشخاصاً أو مواقع محددة. وعند تطبيق هذه المعايير، تبرز ثلاثة تحديات صحية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأمن البشري، وهي: الأمراض الوبائية، والتهديدات المرتبطة بالفقر، والعنف والأزمات[30].

وترتيباً على ما سبق اصبحت الأوبئة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأمن الانسان سواء اكانت تلك الأوبئة -في تفسيراتها المتعددة-نتاج التطور الطبيعي للفيروسات وفقاً لأصحاب «النظرية العلمية» أو مصنعة في المختبرات كسلاح بيولوجي وفقاً لأصحاب «نظرية المختبر»[31]. وهذا ما ينطبق على جائحة (كوفيد 19)، التي تهدد الحياة البشرية وتنعكس تداعياتها على الصحية والسياسية والاقتصادية في مختلف دول العالم.

فعندما تجاوز أثر جائحة (كوفيد-19) حدود الدولة منذ بدء ظهوره خارج الصين لينتشر في مختلف دول العالم، ولما كان تأثيره على الإنسان في المجتمع، ثم على المجتمع في الدولة، ثم على الدولة في العالم، فإن الاستجابات لهذا الفيروس قد تراوحت في شدتها بين مختلف الدول، إلا أنها جميعها تعاملت معه منذ ظهوره بما يمكن أن يُسمَّى نهج «الأمننَة»، أي أنه عومِل كمُهدِّد ينبغي مجابهته أمنياً[32]. إذ فرضت جائحة (كوفيد-19) الاهتمام الاستراتيجي بالصحة

(30) Human Security Now (New York: Commission on Human Security, 2003), p. 97.

(31) Karen M. Douglas & others, "Understanding Conspiracy Theories', Advances in Political Psychology, Vo. 40, 2019, p.4.

والأمن العالميين بحيث أصبحا محور السياسات الخارجية والأمنية والعسكرية.

ومن هنا يمكن ايراد بعض الدلائل على الاختلالات التي احدثتها جائحة (كوفيد-19) سواء أكان على المستوى الداخلي للدول أو الخارجي، وكما يأتي:

فرضت جائحة (كوفيد19-) الاهتمام الاستراتيجي بالصحة والأمن العالميين بحيث أصبحا محور السياسات الخارجية والأمنية والعسكرية

1- تزايد حدة التناقضات الاجتماعية: ثمة حقيقة اقتصادية أساسية حول الجائحة، وهي أنها أدت إلى تفاقم الشروخ الاجتماعية، وتجددت المخاوف حيال تزايد عدم المساواة في ظل ما فرضه الإغلاق العام من صعوبات أكبر على العاملين في الوظائف كثيفة الاعتماد على المعلومات والمعرفة، يتمتعون بمزايا أكبر بالفعل مقارنة بالعاملين في الوظائف اليدوية من حيث الأجر بل كذلك من حيث الأمن الوظيفي وسهولة التنبؤ بالمسار الوظيفي[33]. أما العاملون في معظم الوظائف الخدمية اليدوية (الضيافة والسياحة وعمال البناء، وغير ذلك من العمالة غير المنتظمة)، فطالما كانت أوضاعهم أكثر صعوبة.

2- بموازاة الإجراءات التي اتخذتها الدول للتصدي لجائحة (كوفيد – 19)، برزت العديد من الآثار المباشرة القصيرة المدى كزيادة فجوة التفاوت بين دول الشمال ودول الجنوب. واتضح ذلك من خلال تصرفات الدول التي توجد بها الشركات المنتجة للقاحات المضادة لفيروس كورونا، واحتكار الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والصين القسم الأعظم من الجرعات المنتجة، والتفاوت الشديد الذي حدث نتيجة لهذا الاحتكار في معدلات التطعيم. فضلاً عن أن التفاوت في صيغته الراهنة، لا يعنى تركز الثروات في جانب وازدياد الفقر في الجانب المقابل فقط، بل يعنى في الوقت ذاته تسليماً فعلياً بأن الأقدر والأقوى يستطيع المحافظة على حياته في حالة الجوائح والأوبئة، ويتمكن من تجنب خسائرها الاقتصادية والاجتماعية أو تقليلها، مقارنة

(32) Mahjoob Zweiri, "COVID-19 and the Future of the Global System: Shifting-Sands or Earthquake",(Center for Strategic Research & Antalya Diplomacy Forum Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs, 2020), p. 162.

(33) مارتن ساندبو، «عالم شجاع فيما بعد الجائحة: مستقبل الوظائف والفرص»، مجلة التمويل والتنمية، العدد 57، (هانوفر: صندوق النقد الدولي، كانون الاول/ ديسمبر 2020)، ص6.

بالأقل قدرة والأضعف.

3- أسهمت الجائحة أيضا في إذكاء الانقسامات السياسية حول الجغرافيا الاقتصادية، وهو ما يتضح بشدة من التساؤلات الجديدة المطروحة بشأن العولمة في ظل الجائحة، كيف يمكن للبلدان المتصلة ببعضها البعض مواجهة العدوى التي تنتشر من خلال المسافرين، وتعطل الإنتاج في سلاسل العرض الصناعية المركزية العالمية نتيجة الإغلاقات العامة.

أسهمت الجائحة أيضا في إذكاء الانقسامات السياسية حول الجغرافيا الاقتصادية، وهو ما يتضح بشدة من التساؤلات الجديدة المطروحة بشأن العولمة في ظل الجائحة، كيف يمكن للبلدان المتصلة ببعضها البعض مواجهة العدوى التي تنتشر من خلال المسافرين

4- بروز أدوار جديدة لمؤسسات الأمن والدفاع في معظم دول العالم بحيث لن تقتصر هذه فقط على التصدي للتهديدات والأخطار التقليدية التي تمثل تهديداً للأمن والاستقرار، وإنما تتضمن المشاركة في مواجهة التهديدات الجديدة التي تواجه الأمن الإنساني؛ فمع الآثار الناجمة عن وباء كورونا (كوفيد -19) أصبحت مؤسسات الجيش والشرطة تقوم بدور مهم في الحماية الأمنية في مستواها الإنساني، وتحول دورها من إدارة الحروب والنزاعات إلى تعزيز الأمن الإنساني وتوفير أوجه الحماية للأفراد والمجتمعات.

5- الأخطاء التي ارتكبتها منظمة الصحة العالمية منذ بداية تفشى فيروس (كوفيد-19) حين تأخرت في إعلان حالة طوارئ عالمية، وتباطأت في إدراك أن العالم يواجه جائحة. وليس هذا إلا بعض ما يزيد أهمية القضايا الصحية في العالم، ويعمق ارتباطها بالتنافس-الصراع السياسي، ومن ثم على الحاجة شديدة إلى تطوير أفكار جديدة أملاً في تجنب أخطاء أسهمت في إطالة أمد جائحة (كوفيد-19)، والبحث في المتطلبات اللازمة لبناء ما يمكن تسميته نظاماً صحياً عالمياً بشكل تدريجي عبر خطوات متوالية في مدى زمني ملائم.

6- تفاقم الوضع في مناطق النّزاع، الأمر الذي خلق ارتفاعاً محسوساً

في معدلات الهجرة غير الشرعية، والهجرة القسرية، مما ولّد ضغطاً على دول الاستقبال ودول العبور، على غرار خلق ملفات متراكمة في مكاتب اللّجوء الإنساني والإغلاق الفوري لبرامج اللجوء والذي ولّد ظروف خطيرة للمهاجرين واللاجئين، فضلاً عن أن العمال المهاجرين معرضون لتداعيات جائحة (كوفيد-19) في بلدان الاســتقبال بسبب إمكانية الاستغناء عنهم، أو تخفيض الأجور، أو تقليل ساعات العمل [34].

7- انعكاسات التدابير المتخذة عالمياً لاحتواء الجائحة، على الاقتصاد العالمي أخذ في الاختلال أيضاً، فانخفاض التحويلات المالية انعكس مباشرة على اقتصادات البلدان النامية، فضلاً عن باقي الآثار الإنسانية والنفسية والاجتماعية والآثار الجانبية الأخرى التي فرضتها جائحة (كوفيد-19) على المواطنين لاسيما الفئات الهشة للحصول على القدر الأدنى من الأمن الصحي.

(34) للمزيد من التفاصيل انظر: منظمة العمل الدولية، لمحة عامة عالمية عن العمالة والشؤون الاجتماعية: اتجاهات عام 2021، (جنيف: المنظمة الدولية للعمالة، 2022).

مما سبق عرضه يتضح أنَّ التفاعلات بين الهجرة والصحة بالغة التشابك والتعقيد، إذ تسببت جائحة (كوفيد-19) منذ بداية انتشارها في الكثير من التعقيدات المباشرة على المهاجرين واللاجئين وأسرهم، فجعلت تدابير غلق الحدود وتقييد حركة السفر وغلق مكاتب اللجوء أمام المهاجرين لذا أصبحوا عرضة لمخاطر صحية، إنسانية، اجتماعية، مادية وحتى نفسية، يمكن ايجازها بالآتي:

أنَّ التفاعلات بين الهجرة والصحة بالغة التشابك والتعقيد، إذ تسببت جائحة (كوفيد19-) منذ بداية انتشارها في الكثير من التعقيدات المباشرة على المهاجرين واللاجئين وأسرهم

1- على ضفتي البحر المتوسط عملت جائحة (كوفيد-19) على حبس تدفّقات الهجرة لكن دون تأثير حقيقي على طرق الهجرة، في مقابل بروز ظاهرة اضطرار الأشخاص الذين في حاجة دولية للحماية إلى انتهاك الالتزامات الدولية، فمنذ إغلاق ضفتي المتوسط في 17 اذار/ مارس2020، بالنسبة للاتحاد الأوربي، حدث انخفاض في حركة المرور ودوريات المراقبة ومهمات الإنقاذ بسبب إغلاق الموانئ، ومن ثم تزايد خطر

الموت غرقاً أو العلق بعرض البحر المتوسط.

2- على الحدود بين اليونان وتركيا تطور الوضع بشكل كبير، بعد أن كان متوتراً أصلاً قبل إغلاق الحدود، فأعلنت الحكومة التركية سماحها بمرور المهاجرين إلى أوربا، على الرغم من بقاء بعضهم في تركيا إلا أنها قامت بتفكيك مخيمات للمهاجرين في 26 آذار/ مارس 2020، ونقل ما يقارب (4000) مهاجر خارج حدودها ليتم وضعهم في الحجر الصحي.

3- هناك عوامل خطر عالية، ككثرة التنقل وعدم الاستقرار، كثافة السكان، السكن غير المستقر، محدودية الحصول على المياه النظيفة، ومحدودية الرعاية الصحية والتعليم، فبمجرد دخول العدوى إلى أحد المخيّمات فإنها ستخلف خسائر كبيرة، كما أن برامج الوقاية التي تضعها السلطات المعنية لا تصل إلى المهاجرين وأسرهم، لاسيما الفئات المهمشة منهم واللاجئين مما يشكل تحدياً حقيقياً أمام الدول وما يرتبط ذلك بالأمن.

4- في الكثير من الدول التي تستقبل عدداً كبيراً من الجاليات المغتربة أصبح السكان المحليون يطالبون برحيل الأجانب ويعتدون عليهم في الشوارع؛ لأنهم يشعرون أنهم أصبحوا يهددون أمنهم الصحي من جهة وينافسونهم في الموارد المرتبطة بالخدمات الصحية من جهة ثانية، اي ما يسمى بـ (ظاهرة كره الاجانب).

5- هناك عوامل عدة تجتمع لتجعل من الأوبئة والأمراض لتكوّن خللاً بتوازن الأمن الصحي العالمي، كغياب المعلومات الصحيحة، التضليل الإعلامي، تضارب المعلومات، عدم الاعتراف الدولي بالأوبئة في وقتها الفعلي لاحتوائها وعدم وجود آليات دولية مهيمنة، سواء قانونية أو تقنية الأمر الذي يخلق ضغطاً على الدول لدفعها للاستجابة.

الخاتمة والاستنتاجات:

نخلص الى ما تم تناوله في البحث أنَّ التحولات الكبرى التي

شهدتها العلاقات الدولية لحقبة ما بعد الحرب الباردة، حصلت مرجعيات أساسية لكل من مفهوم الأمن وطبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه النظام الدولي فضلاً عن تحولات كبرى في نمط التفاعل من خلال تراجع العامل العسكري أمام تصاعد العامل الاقتصادي وظهور تهديدات أمنية جديدة مثل: الجريمة المنظمة، والإرهاب، والاتجار بالبشر، والهجرة غير شرعية، والأوبئة والأمراض.

فقد كشف تفشي جائحة (كوفيد-19) أوجه القصور في النظريات والمفاهيم الأمنية التي سادت لعقود، وأعاد الاعتبار لأهمية الاستثمار في الأمن الإنساني بمفهومه الشامل، الذي يواكب متطلبات الشعوب من الاحتياجات الضرورية، وفي مقدمتها الأمنين الصحي والغذائي. كما أثبت أن الاموال الطائلة التي أنفقتها القوى الكبرى على تطوير السلاح لو تم توجيه جزء منها على تطوير منظومات الأمان الصحي والاجتماعي كان أجدى في مواجهة هذه الجائحة التي تهدد حياة ملايين البشر حول العالم.

كذلك فإن مفهوم الأمن هو مفهوم نسبي متغير يتسع ويضيق وفقاً لطريقة تناوله، وله أبعاد ومستويات متعددة، ويتعرض الى تحديات وتهديدات متنوعة تتطلب اجراءات وتدابير معينة، تخلق الأثر الناتج من مجمل الإجراءات والتدابير، فالعلاقة بين الأمن والتدابير الأمنية هي علاقة سببية موضوعية تستوجب انتقاء التدابير وفقاً للاحتياجات التي تفرضها المستجدات الموضوعية، وليس مجرد احتمالات غير واقعية أو مخرجات ناتجة من الخوف أو الخطر. فالأمن يُعّبر عن حالة حركية دائمة ومركبة، تواكب تطور المجتمع بجميع ابعاده، وتداخل مستوياته للوصول الى صيغة محددة لحمايته اثناء تطوره.

الاستنتاجات: يمكن إبراز ما توصل إليه البحث من نتائج في النقاط الآتية:

1- مجموعة تهديدات الاستقرار الأمني التي انكشفت في عالم ما بعد الثنائية القطبية، التي اختلفت من حيث طبيعتها ومصادرها عن المخاطر التقليدية، لم تعد ترتبط في وجودها بالدول المحدودة

القدرات والامكانيات التي تعجز عن التحكم في اقاليمها التي تصنف بموجب المعايير الدولية بأنها دول ضعيفة أو هشة أو منهارة أو فاشلة، ذلك أنَّ التهديدات المستجدة موضوع البحث شملت كل دول العالم المستقرة وغير المستقرة.

2- تتفاعل كل من الهجرة الدولية والأمن الصحي العالمي وحقوق الإنسان ضمن علاقات بالغة التعقيد، يصعب تحديد من يؤثر في الآخر، فالهجرة تؤثر بشكل مباشرة على واقع الأمن الصحي العالمي، لاسيما في فترات الأوبئة والجوائح، إذ أنَّ مسارات الهجرة كثيراً ما تتسم بعدم التنظيم وصعوبة الحوكمة، من ثم عدم التمتع الفعلي للمهاجرين باحترام حقوق الإنسان، وانخفاض في معدلات تقديم الخدمات الصحية للمهاجرين واللاجئين، ومن ثم فالهجرة الدولية أصبحت تؤثر في الأمن الصحي العالمي، وهو ما يعبر عن الواقع الراهن المتمثل في التفشي السريع لجائحة (كوفيد- 19) في اغلب مناطق العالم.

3- تترك الجريمة المنظمة اثاراً سلبية على المستوى الاجتماعي سواء للفرد ومن خلاله على المجتمع أو على مستوى الأمن الوطني، فالشعور بالخوف وعدم الاطمئنان، نتيجة لطرائق ووسائل تنفيذ الأعمال الإجرامية (قتل، عنف، تهديد) وغيرها، يؤدي الى اضعاف انتاجية الفرد، وهذا ما ينعكس على المجتمع إذ أنَّ تفشي الجريمة المنظمة بأنشطتها المختلفة يؤدي الى نشوء صراعات طبقية اجتماعية، من خلال ما يحدثه هذا النوع من الجرائم من انقسامات واحداث فجوات بين تلك الطبقات، وتطبيقاً لذلك يعد التهريب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، والإرهاب، فضلاً عن الهجرة غير الشرعية والأوبئة المستجدة من ابرز التهديدات المستجدة للأمن الوطني والاقليمي والعالمي.

4- أظهرت أزمة كورونا الحاجة الماسة لتدخل الدولة، سواء لفرض الحجر العام ومراقبة المرضى والتشخيص الصحي الموسع، أو في بناء المستشفيات وتجهيزها وتسخير أجهزة الأمن والجيش للهدف

ذاتـه، أو في ضخ الأمـوال لدعم الشركات، وفي إسناد الفئات المتضررة من الأزمة وغيرها، هذا في الوقت الذي كان يبشر كثير من الليبراليين الجدد بانحسار دور الدولة، إن لم يكن موتها.

من هذه النتائج توضح أن الأمن الدولي يعاني من اختلالات لا تتعلق في موازين القوى العسكرية أو بحروب بين الدول العظمى كما جرت العادة بل بفعل ما احدثته التهديدات المستجدة وهو ما ينطبق على انموذجي البحث المتمثلة في (الهجرة وجائحة كوفيد- 19)، إذ زادت من فجوة اللامساواة الصحية بين دول الشمال ودول الجنوب من جهة، وعمقت من أزمة الهجرة غير الشرعية والقسرية من جهة أخرى، مما زاد الضغط على الدول المُستقبلة للمهاجرين واللاجئين وعلى مناطق العبور، الأمر الذي جعل من الإمكانيات الصحية لهذه الدول تواجه تحديات متزايدة لاسيما مع زيادة أعداد الإصابات والوفيات في الدول الأوربية كإسبانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أثقل كاهل اقتصادات هذه الدول وجعل منظوماتها الصحية تتداعى إلى حّد استعانة بعض الحكومات بالمستشفيات الميدانية؛ ونتيجة لذلك عمدت معظم الدول إلى غلق حدودها أمام الهجرة واللجوء الإنساني، تاركة خلفها من التهديدات الأمنية والصحية على حياة هؤلاء ما يكفي للتأثير فيهم في المجال السوسيو-اقتصادي، النفسي، الأخلاقي على المدى القصير والطويل بنسب متفاوتة، ومن ثم فإن الفرضية التي يختبرها البحث صحيحة.

المصادر

اولا: المصادر العربية:

(1) الامم المتحدة، «اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها لعام 2000»، (فيينا: مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2000).

(2) الامم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية، «توقعات السكان في

العالم»، تقرير، (نيويورك: حزيران/ يونيه 2019).
(3) بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد احداث 11 ايلول 2001، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012).
(4) بيورن هاغلين واليزابيث سكونز، «القطاع العسكري في محيط متغير»، في مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
(5) جريدة القدس العربي، «الاستخبارات الأمريكية توقعت قبل 12 عاماً ظهور وباء مرتبط بفيروس كورونا»، (باريس: 1 أبريل/ نيسان 2020).
(6) حسينة شرون، «الهجرة غير الشرعية بين الإباحة والتجريم»، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الثامن، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018).
(7) حمد فتحي عيد، «التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة» في: مجموعة باحثين، مكافحة الهجرة غير المشروعة ،1ط، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010).
(8) سليم قسوم، الاتجاهات الحديثة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، (ابو ظبي: مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2018).
(9) سمير قلاع الضروس، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، (بيروت: دار الروافد الثقافية، 2017).
(10) سهام حروري، «الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي»، مجلة الفكر، العدد الخامس، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، اذار/ مارس 2009).
(11) عائشة بن النوي،» مصطلح الهجرة غير الشرعية: بحث في المفهوم والمعالم النظرية ضمن التوجهات الأكاديمية»، مجلة الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد20،

(الجزائر: جامعة برج بوعريريج،20 تشرين الأول/ أكتوبر 2020).

(12) عزالدين مختار فكرون، وعلي مفتاح الجد، «واقع الهجرة غير الشرعية»، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 6،العدد 1، (ليبيا: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراته، يونيو، 2017).

(13) مارتن ساندبو، «عالم شجاع فيما بعد الجائحة: مستقبل الوظائف والفرص»، مجلة التمويل والتنمية، العدد 57، (هانوفر: صندوق النقد الدولي، كانون الأول/ ديسمبر 2020).

(14) مارتن ريز، ساعتنا الاخيرة: انذار من عالم، ترجمة: مصطفى ابراهيم فهمي، (القاهرة: دار العين للنشر، 2006).

(15) مارتن غريفيش، تيري اوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط 1، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008).

(16) مالك عوني، «رهان الثورات: تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية»، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد 186، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، اكتوبر 2011).

(17) محمد إبراهيم محمد، «الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط»، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 19، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية السياسية، تشرين / نوفمبر 2021).

(18) مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر/ ايلول 2001، ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003).

(19) مليكة حجاج، جريمة تهريب المهاجرين بين أحكام القانون الدولي والتشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية - بسكرة،

2017).

(20) منصوري رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في القانون العام غير منشورة، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2014).

(21) منصور ابو كرم، «التحديات الجديدة للنظام الدولي: الأمن الإنساني والصناعي في مواجهة فيروس كورونا»، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 19اذلر/ مارس 2020).

(22) منظمة العمل الدولية، لمحة عامة عالمية عن العمالة والشؤون الاجتماعية: اتجاهات عام 2021، (جنيف: المنظمة الدولية للعمالة، 2022).

(23) المنظمة الدولية للهجرة، قانون الهجرة الدولي، مسرد بمصطلحات الهجرة ، العدد 6، (جنيف: 2006).

ثانيا: المصادر الانكليزية:

(1) Alexandra Knight, "Global Environmental Threats: Can The Security Council Protect Our Earth", New York: University Law Review, Vol.80,N°:5, November 2005.

(2) Human Security Now (New York: Commission on Human Security, 2003).

(3) Karen M. Douglas & others, "Understanding Conspiracy Theories', Advances in Political Psychology, Vo. 40, 2019.

(4) Mahjoob Zweiri, "COVID-19 and the Future of the Global System: Shifting-Sands or Earthquake",(Center for Strategic Research & Antalya Diplomacy Forum Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs, 2020).

(5) Mark Honigsbaum, The Pandemic Century: A History of Global Contagion from the Spanish Flu to Covid-19 (UK: Virgin Books Limited, 2020).

(6) Mohammed Ayoob, "The Security Problematic of the Third World", World Politics, vol .43, no. 2 (Cambridge University Press: Jan,1991), p251.

(7) Ole Waever and others, Identity Migration and the New Security Agenda in Europe, (London: Continuum International Publishing 1993).

(8) Parag Khanna, Move: The Forces Uprooting Us, (New York: Scribner, 2021).

(9) Raul Ramos and Jordi Surinach, A gravity model of migration between the ENC and the EU, Journal of Economic and social Geography, Vol, 108, (Wiley-Blackwell on behalf of the Royal Dutch Geographical Society, 2017).

(10) Roland paris, At War's End Building Peace after Civil Conflict, (, London: Cambridge University Press, 2004).

(11) Stein Emil Vollset & others, "Fertility, mortality, migration, and population scenarios for 195 countries and territories from 2017 to 2100: a forecasting analysis for the Global Burden of Disease Study", the Lancet, Vol 396, October 17, 2020, available at: www.thelancet.com.